الاستفادة من هذا الامتياز الذي أجيز لهن بموجب ذلك القرار، أصدر بن ـ غوريون ملحقاً يحدد شرط الفائدة من ذلك القرار بأن يكون أحد أولئك الأبناء العشرة قد خدم في الجيش أو الشرطة.

ويضاف إلى مجموع هذه الممارسات الصهيونية الهادفة إلى إعاقة الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين من منظور عنصري، تقييد الحريات الأساسية للمواطنين العرب، وإقفال فرص العمل أمامهم بهدف إرغامهم على الرحيل والهجرة إلى الخارج. واللجوء من جهة أخرى، إلى «تعقيم مياه الشرب بهرمونات ضد الانجاب، الأمر الذي كشفه الوفد الاسرائيلي في المؤتمر الطبي الذي عقد في القاهرة في **كانون الأول** (ديسمبر) عام ١٩٧٨»[٢٨].

ومن جهة ثالثة، تبذل السلطات الصهيونية محاولات حثيثة لتشجيع النساء العربيات على استخدام وسائل تحديد النسل، عبر حملة مكثفة تستخدم السلطات فيها كل الوسائل الممكنة، بدءاً من الايحاء بأن زيادة النسل مظهر تخلف لا عصرنة، مروراً بتوجيه النساء إلى ان زيادة الحمل، تفقد المرأة رشاقتها، وتمسخ جمالها الطبيعي بشكل يمنع تعويضه عبر وسائل التجميل المعروفة، ذلك لأنه يحدث تغييرات في تركيب البنية العامة للجسم كخسف الساقين من الأسفل، وانتفاخها من الأعلى، واتساع الردفين...الخ،

ويترافق ذلك بمحاولات ادخال النساء الفلسطينيات إلى سوق العمل في مختلف القطاعات: في الخدمات وفي الزراعة وفي الصناعة التحويلية...الخ. وبنتيجة الضغط المعيشي والاستغلال البشع، فقد وجدت اعداد كبيرة من النساء انفسهن مجبرات على الانغماس الكلي في العملية الانتاجية ككادحات ومقهورات وطنياً وقومياً وطبقيا. واعتماداً على الاحصائيات الاسرائيلية لسنة ١٩٧٧، فان عدد العاملات ممن تجاوزن سن ١٤ سنة في تلك السنة قد بلغ ١٣٥٠٠ عاملة توزعن على العمل في قطاعات الزراعة والغابات والصيد (٣٢٠٠عاملة)، والصناعات التحويلية (٣٢٠٠ عاملة)، واشغال البناء العامة (٢٠٠ عاملة)، وفي التجارة والمطاعم والفنادق (١٢٠٠ عاملة)، وفي قطاع النقل والمواصلات (٦٠٠ عاملة)، وفي الخدمات العامة (٤٠٠ عاملة)، وفي مجال الخدمات الشخصية وغيرها (٨٠٠ عاملة). ويعادل عدد العاملات الفلسطينيات هذا ما تساوي نسبته ١١,٥٪ من مجموع العاملين الفلسطينيين في اسرائيل، وما تساوي نسبته ٩,٢٪ من مجموع النساء الفلسطينيات في اسرائيل ممن هن فوق سن الرابعة عشرة...[٢٩].

ومقارنة مع عدد العاملات، سنة ١٩٧٥، ممن تجاوزن سن ١٤ سنة، نجد ان السلم البياني لاستجابة النساء الفلسطينيات للعمل يرتفع تدريجياً بشكل ملحوظ، فقد كان عدد العاملات الفلسطينيات، في تلك السنة، ١١ الف عاملة توزعن على العمل في قطاعات الزراعة والغابات والصيد (٢٢٠٠ عاملة) الصناعات التحويلية (٢٨٠٠ عاملة)، واشغال البناء العامة (٤٠٠ عاملة)، والتجارة والمطاعم والفنادق (٦٠٠ عاملة)، وفي النقل والمواصلات (٤٠٠ عاملة)، وفي قطاع الخدمات العامة (١٠٠ عاملة)، وفي مجال الخدمات